الحماية الجنائية للبيانات الصحية وفحوصات التعاطي في القانون الجزائري

تأليف: د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة

داعيا الله لهم بالرحمة والمغفرة والفردوس الأعلى يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية

جميلة الجميلات التي تجمع جمال وسحر نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الشامخة وعظمة الجسور المعلقة

داعيا الله لها بالحفظ والبركة والخير والصحة والعافية

التقديم

يمثل النظام القانوني الجزائري في مجال حماية البيانات الصحية وفحوصات التعاطي للمخدرات والمؤثرات العقلية في إطار التوظيف، نموذجاً متطوراً يجمع بين الحماية الجنائية الصارمة للبيانات الشخصية، والضرورة الأمنية والمهنية في مكافحة المخدرات. يأتي هذا العمل القانوني المتخصص كدراسة شاملة ومعمقة للقانون الجزائري رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وللقانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع

الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، مع تحليل مداولة السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي رقم 01 المؤرخة في 25 فيفري 2026. إن الهدف من هذا الكتاب هو تقديم تحليل قانوني دقيق للإطار التشريعي والتنظيمي الجزائري المنظم لفحوصات التعاطي في التوظيف، والتوازن بين متطلبات السلامة المهنية والحماية الدستورية للخصوصية والكرامة الإنسانية. إن هذا الكتاب موجه للمحامين، والقضاة، ومسؤولي الموارد البشرية، والأطباء المهنيين، وأعضاء السلطة الوطنية لحماية المعطيات، ليكون مرجعاً شاملاً في التطبيق السليم للنصوص القانونية الجزائرية، نسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، ونفعاً للعلم والعلماء.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

القسم الأول: الإطار الدستوري والتشريعي الجزائري

الفصل الأول: الحماية الدستورية للخصوصية والبيانات الشخصية في الجزائر

يستهل هذا الفصل بالتحليل المعمق للحماية الدستورية للحياة الخاصة في الدستور الجزائري، خاصة المادة 37 التي تكفل حرمة الحياة الخاصة، والمادة 42 التي تحمي حرية التنقل والإقامة. يتم تحليل المبادئ الدستورية العامة لحماية الكرامة الإنسانية وحرمة المسكن وسرية المراسلات. يناقش الفصل القيمة القانونية للدستور فيHierarchy القواعد القانونية، والرقابة الدستورية على القوانين المنظمة لمعالجة البيانات. يتم دراسة التطور الدستوري في الجزائر من دستور 1989 إلى دستور 2020، ومدى تعزيز الحماية الدستورية للبيانات الشخصية. كما يتطرق الفصل إلى التزامات الجزائر الدولية في مجال حقوق الإنسان، والاتفاقيات المصادق عليها التي تعزز حماية الخصوصية.

الفصل الثاني: القانون الجزائري رقم 18-07 لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

يركز هذا الفصل على التحليل التفصيلي للقانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. يتم تحليل أهداف القانون، ونطاق تطبيقه، والاستثناءات المقررة. يناقش الفصل المبادئ الأساسية للمعالجة القانونية للبيانات: الشرعية، التناسب، الدقة، السرية، وتحديد الغرض. يتم دراسة تعريفات القانون الأساسية: المعطيات ذات الطابع الشخصي، المعالجة، المسؤول عن المعالجة، المعالج، الشخص المعني. كما يتطرق الفصل إلى الفئات الخاصة من البيانات الحساسة، والبيانات الصحية، والبيانات الجينية، والبيانات البيومترية، والضمانات المشددة المقررة لمعالجتها.

الفصل الثالث: السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

يستعرض هذا الفصل الطبيعة القانونية للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي،

كهيئة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يتم تحليل تشكيلة السلطة، وطريقة تعيين أعضائها، وضمانات استقلاليتهم. يناقش الفصل الصلاحيات الواسعة للسلطة: الصلاحية التنظيمية، الصلاحية الرقابية، الصلاحية التأديبية، الصلاحية الاستشارية. يتم دراسة إجراءات الترخيص المسبق للمعالجة، والتصريح بالمعالجة، والسجل الوطني للمعالجات. كما يتطرق الفصل إلى العقوبات الإدارية التي تفرضها السلطة، من إنذار، وغرامات، وسحب الترخيص، وحظر المعالجة، مع ضمانات حق الدفاع والطعن.

الفصل الرابع: القانون الجزائري رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات

يركز هذا الفصل على التحليل الشامل للقانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها. يتم تحليل السياسة الجنائية الجزائرية في مكافحة المخدرات، المرتكزة

على الوقاية والقمع والعلاج. يناقش الفصل تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون الجزائري، والجداول المرفقة بالقانون. يتم دراسة جرائم الاتجار غير المشروع، الحيازة، الاستعمال، التسهيل، والتحريض، والعقوبات المقررة لها. كما يتطرق الفصل إلى الظروف المشددة، والعقوبات التكميلية، ومصادرة الأموال المتحصلة من الاتجار، مع الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال المتحصلة من المخدرات.

الفصل الخامس: قانون العمل الجزائري والفحوصات الطبية المهنية

يستعرض هذا الفصل أحكام القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، والمعدل والمتمم، فيما يخص الفحوصات الطبية المهنية. يتم تحليل الالتزامات القانونية لصاحب العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية. يناقش الفصل الفحوصات الطبية قبل التوظيف، الدورية، وعند العودة من الإجازة المرضية، والأسباب المشروعة لكل نوع. يتم دراسة دور الطب المهني، واستقلالية الطبيب المهني،

والسرية الطبية المهنية. كما يتطرق الفصل إلى الحقوق والواجبات المتبادلة بين العامل وصاحب العمل، والإجراءات التأديبية، وضمانات حق الدفاع، مع النصوص التنظيمية المكملة لقانون العمل.

القسم الثاني: الجوانب الجنائية والإجرائية

الفصل السادس: تجريم انتهاك سرية البيانات الصحية في القانون الجزائري

يغوص هذا الفصل في الحماية الجنائية للبيانات الصحية في التشريع الجزائري. يتم تحليل المادة 60 من القانون 18-07 التي تجرم الإفشاء غير المشروع للبيانات الشخصية، والعقوبات المقررة: الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، والغرامة من 100,000 إلى 300,000 دينار جزائري. يناقش الفصل الظروف المشددة للعقوبة في حال انتهاك بيانات صحية حساسة. يتم دراسة المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري، والمديرين، والموظفين، وفق المادة 62. كما

يتطرق الفصل إلى جريمة جمع البيانات بطرق غير مشروعة، ومعالجتها دون ترخيص، ونقلها عبر الحدود مخالفاً للقانون، مع العقوبات التكميلية مثل إغلاق المؤسسة ونشر الحكم.

الفصل السابع: جرائم المخدرات في القانون الجزائري والعقوبات

يركز هذا الفصل على التحليل التفصيلي لجرائم المخدرات في القانون 04-18. يتم تحليل جريمة الاستعمال غير المشروع للمخدرات، والعقوبة المقررة: الحبس من شهرين إلى سنة، والغرامة من 20,000 إلى 50,000 دينار. يناقش الفصل جريمة الحيازة بقصد الاستعمال الشخصي، والفرق بينها وبين الحيازة بقصد الاتجار. يتم دراسة جريمة الاتجار، الإنتاج، التصنيع، النقل، التخزين، والعقوبات المشددة التي تصل إلى المؤبد في بعض الحالات. كما يتطرق الفصل إلى جريمة تسهيل تعاطي المخدرات، توفير المكان، التحريض، والمشاركة، مع ظروف التشديد المتعلقة بالقاصرين، والمؤسسات التعليمية، والمكرهين.

الفصل الثامن: الإجراءات الجزائية في قضايا المخدرات والبيانات

يستعرض هذا الفصل الإجراءات الخاصة بالتحري والتحقيق في جرائم المخدرات وانتهاك البيانات. يتم تحليل صلاحيات ضباط الشرطة القضائية في التفتيش، الحجز، الاستجواب، في جرائم المخدرات. يناقش الفصل الضمانات الإجرائية للمشتبه فيه: حق الاتصال بالمحامي، حق الفحص الطبي، حق الصمت، مدة التوقيف للنظر. يتم دراسة دور النيابة العامة، وقاضي التحقيق، في قضايا المخدرات المعقدة. كما يتطرق الفصل إلى الأدلة المادية، التقارير المخبرية، الخبرة الفنية، وحجيتها في الإثبات، مع الطعون المتاحة: الاستئناف، التماس إعادة النظر، النقض.

الفصل التاسع: دور الضبطية القضائية في حماية البيانات ومكافحة المخدرات

يركز هذا الفصل على اختصاصات الضبطية القضائية في الجرائم الإلكترونية وجرائم المخدرات. يتم تحليل صلاحيات ضباط وأعوان الضبطية القضائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري. يناقش الفصل التعاون بين الضبطية القضائية والسلطة الوطنية لحماية المعطيات، في حالات انتهاك البيانات. يتم دراسة التقنيات الحديثة في التحري الرقمي، جمع الأدلة الإلكترونية، مع احترام الضمانات القانونية. كما يتطرق الفصل إلى التعاون الدولي في مكافحة جرائم المخدرات العابرة للحدود، وتسليم المجرمين، وتبادل المعلومات، مع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي طرفتها الجزائر.

الفصل العاشر: الخبرة الفنية في قضايا المخدرات والبيانات

يستعرض هذا الفصل دور الخبراء الفنيين في الإثبات في القضايا الجزائية. يتم تحليل إجراءات تعيين الخبراء، من قبل النيابة أو قاضي التحقيق أو المحكمة. يناقش الفصل خبرة تحليل المواد المخدرة، تحديد نوعها،

كميتها، درجة نقائها، وأثرها على المسؤولية الجنائية. يتم دراسة الخبرة في مجال المعطيات الإلكترونية، استرجاع البيانات المحذوفة، تحليل الأنظمة المعلوماتية، تتبع المعاملات الرقمية. كما يتطرق الفصل إلى تقرير الخبرة، محتواه، حجيته، الطعن فيه، الخبرة المضادة، مع دور الخبير كشاهد علمي في الجلسة.

القسم الثالث: التنظيم الإجرائي للفحوصات

الفصل الحادي عشر: الإطار القانوني لفحوصات التعاطي في التوظيف

يبدأ هذا القسم بالتحليل المعمق للمداولة رقم 01 المؤرخة في 25 فيفري 2026، الصادرة عن السلطة الوطنية لحماية المعطيات. يتم تحليل الغرض من المداولة: تنظيم تكييف نتائج التحاليل الطبية السلبية المثبتة لعدم تعاطي المخدرات في إطار التوظيف. يناقش الفصل الأساس القانوني للمداولة: القانون 03-

06 المتعلق بالوظيفة العمومية، القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل، القانون 04-18 المتعلق بالمخدرات، القانون 18-07 المتعلق بحماية المعطيات. يتم دراسة شروط إجراء الفحوصات: أن تكون منصوصاً عليها في النصوص التنظيمية، أن تكون مبررة بطبيعة الوظيفة، أن تحترم مبدأ التناسب. كما يتطرق الفصل إلى الوظائف الحساسة التي يجوز فيها الفحص: الأمن، الدفاع، النقل، الصحة، التعليم.

الفصل الثاني عشر: الإجراءات التنظيمية لجمع العينات البيولوجية

يركز هذا الفصل على البروتوكولات التنظيمية والفنية لجمع العينات. يتم تحليل الشروط الواجب توفرها في مكان جمع العينات: الخصوصية، النظافة، الأمن. يناقش الفصل إجراءات تحديد هوية الشخص، والتأكد منها، قبل الجمع. يتم دراسة أنواع العينات المسموح بها: البول، الدم، اللعاب، الشعر، والشروط العلمية لكل نوع. كما يتطرق الفصل إلى الحضور المرافق عند الجمع، ضمانات الكرامة، منع التلوث، التغليف المحكم، الختم،

التوثيق، مع نماذج من محاضر جمع العينات المعتمدة في الجزائر.

الفصل الثالث عشر: سلاسل الحراسة وتوثيق العينات

يستعرض هذا الفصل مفهوم سلسلة الحراسة Chain of Custody كضمانة أساسية لمصداقية النتائج. يتم تحليل الإجراءات التوثيقية في كل مرحلة: الجمع، النقل، الاستلام، التخزين، التحليل. يناقش الفصل سجلات التتبع، التواقيع، الأختام، الأرقام التسلسلية، والتوقيت الدقيق. يتم دراسة إجراءات النقل الآمن للعينات إلى المختبر، الشخص المصرح له بالنقل، وسيلة النقل، المدة الزمنية. كما يتطرق الفصل إلى ظروف التخزين في المختبر: درجة الحرارة، الرطوبة، الأمن، الوصول المقيد، مع سجلات الدخول والخروج، وضمانات عدم التلاعب.

الفصل الرابع عشر: المختبرات المعتمدة ومعايير التحليل

يركز هذا الفصل على شروط اعتماد المختبرات لإجراء تحاليل التعاطي. يتم تحليل معايير الاعتماد الوطنية والدولية: ISO 17025، ISO 15189. يناقش الفصل التجهيزات التقنية المطلوبة، الكوادر المؤهلة، برامج ضبط الجودة، المشاركة في برامج المقارنة بين المختبرات. يتم دراسة طرق التحليل المعتمدة: الفحص الأولي Screening، الفحص التأكيدي Confirmatory، التقنيات المستخدمة: GC-MS، LC-MS/MS. كما يتطرق الفصل إلى الحدود الفاصلة Cut-off Levels المعتمدة في الجزائر، قائمة المواد المفحوصة، فترات الكشف، مع الاعتماد الرسمي من وزارة الصحة والسلطة الوطنية.

الفصل الخامس عشر: تفسير النتائج والإفصاح القانوني

يستعرض هذا الفصل الإجراءات القانونية لإبلاغ النتائج. يتم تحليل مفهوم النتيجة السلبية، الإيجابية، غير الحاسمة، والمطلوب إعادة الفحص. يناقش الفصل

السرية التامة للنتائج، والإفصاح فقط للشخص المعني وللجهة المصرح لها قانوناً. يتم دراسة المحتوى القانوني للتقرير: البيانات الشخصية، تاريخ الفحص، نوع العينة، النتيجة، التوقيع، الختم. كما يتطرق الفصل إلى حق الشخص في الحصول على نسخة من النتيجة، الحق في الطعن، الحق في عينة مضادة، مع الآجال القانونية للطعن، وإجراءات إعادة الفحص.

القسم الرابع: الحقوق والحماية القانونية

الفصل السادس عشر: حقوق الشخص المفحوص في القانون الجزائري

يركز هذا الفصل على الحزمة الكاملة للحقوق المكفولة للشخص المفحوص. يتم تحليل الحق في الإعلام المسبق: سبب الفحص، الأساس القانوني، الإجراءات، الحقوق. يناقش الفصل الحق في الموافقة المستنيرة، إلا في الحالات الإلزامية المنصوص عليها قانوناً. يتم دراسة الحق في الكرامة والاحترام،

الخصوصية أثناء الجمع، الحضور المرافق إن رغب. كما يتطرق الفصل إلى الحق في السرية، الحق في الوصول للنتائج، الحق في التصحيح، الحق في الطعن، الحق في التعويض عند الضرر، مع آليات ممارسة هذه الحقوق.

الفصل السابع عشر: السرية المهنية وحماية البيانات الصحية

يستعرض هذا الفصل الالتزامات القانونية للسرية المهنية. يتم تحليل واجب السرية على الطبيب المهني، الممرض، فني المختبر، مسؤول الموارد البشرية. يناقش الفصل العقوبات الجنائية على الإفشاء غير المشروع وفق القانون 18-07 والقانون الجزائي. يتم دراسة الاستثناءات القانونية الضيقة للسرية: واجب الإبلاغ عن الجرائم، الخطر الجسيم على الغير، الأمر القضائي. كما يتطرق الفصل إلى التدابير التقنية لحماية البيانات: التشفير، الجدران النارية، التحكم في الوصول، النسخ الاحتياطي الآمن، مع العقوبات التأديبية على انتهاك السرية.

الفصل الثامن عشر: الطعن الإداري والقضائي في النتائج

يركز هذا الفصل على آليات الطعن المتاحة. يتم تحليل الطعن الإداري أمام الجهة المصدرة للقرار: إعادة النظر، التظلم الإداري، الآجال. يناقش الفصل الطعن القضائي أمام القضاء الإداري: الاختصاص، الإجراءات، المستندات المطلوبة. يتم دراسة الطعن المدني في التعويض عن الضرر: المسؤولية التقصيرية، إثبات الخطأ، الضرر، العلاقة السببية. كما يتطرق الفصل إلى الطعن الجنائي في حال تزوير النتائج أو انتهاك السرية: الشكوى، التحقيق، المحاكمة، مع الخبرة القضائية المضادة.

الفصل التاسع عشر: المسؤولية القانونية عن الانتهاكات

يستعرض هذا الفصل أنواع المسؤولية المترتبة على

الانتهاكات. يتم تحليل المسؤولية الجنائية: الحبس، الغرامة، العقوبات التكميلية، للشخص الطبيعي والاعتباري. يناقش الفصل المسؤولية الإدارية: العقوبات التأديبية للموظفين، الفصل، الإنذار، الخصم. يتم دراسة المسؤولية المدنية: التعويض عن الضرر المادي، المعنوي، فقدان الوظيفة، الضرر بالسمعة. كما يتطرق الفصل إلى التضامن في المسؤولية بين الطبيب، المختبر، صاحب العمل، مع التأمين عن المسؤولية المهنية.

الفصل العشرون: الرؤية المستقبلية لتطوير المنظومة القانونية الجزائرية

يختتم هذا الفصل برؤية استشرافية لتطوير الإطار القانوني الجزائري. يتم تحليل الحاجة لتحديث القانون 18-07 لمواكبة التطورات التقنية: الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، البيانات الضخمة. يناقش الفصل تعزيز صلاحيات السلطة الوطنية، زيادة الموارد البشرية والمالية، التعاون الدولي. يتم دراسة الحاجة لنصوص تنظيمية أكثر تفصيلاً لفحوصات التعاطي، قوائم

الوظائف الحساسة، البروتوكولات الموحدة. كما يتطرق الفصل إلى التوعية والتكوين: تدريب المسؤولين، الأطباء، أرباب العمل، العمال، مع التوصيات العملية للمشرع الجزائري، السلطة الوطنية، القضاء، مختتماً بأن الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح نحو توازن عادل بين الأمن والحرية.

الختام

بهذا نصل إلى ختام هذا العمل القانوني المتخصص في القانون الجزائري، الذي حاولنا فيه تقديم تحليل شامل ومعمق للإطار التشريعي والتنظيمي الجزائري المنظم لحماية البيانات الصحية وفحوصات التعاطي للمخدرات في إطار التوظيف. إن ما تم عرضه في الفصول العشرين يؤكد أن النظام القانوني الجزائري يوفر حماية قوية للبيانات الشخصية عبر القانون 18-07 والسلطة الوطنية المستقلة، مع سياسة جنائية صارمة في مكافحة المخدرات عبر القانون 04-18، وأن المداولة رقم 01 المؤرخة في 25 فيفري 2026 تمثل

نموذجاً للتوازن الدقيق بين الضرورات الأمنية والمهنية، والحماية الدستورية للخصوصية والكرامة. إن الرسالة التي يود المؤلف إيصالها هي أن تطبيق القانون الجزائري يجب أن يكون صارماً في حماية الحقوق، وحازماً في مكافحة المخدرات، مع احترام الكرامة الإنسانية والخصوصية. نسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل قد وفق في تقديم إضافة علمية وعملية قيمة للقانون الجزائري، وأن ينفع به المحامين والقضاة والمسؤولين الجزائريين، وأن يجعله في ميزان حسنات الوالدين وصبرينال. والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً.

الفهرس الموضوعي

الفصل الأول: الحماية الدستورية للخصوصية والبيانات الشخصية في الجزائر

الفصل الثاني: القانون الجزائري رقم 18-07 لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

الفصل الثالث: السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

الفصل الرابع: القانون الجزائري رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات

الفصل الخامس: قانون العمل الجزائري والفحوصات الطبية المهنية

الفصل السادس: تجريم انتهاك سرية البيانات الصحية في القانون الجزائري

الفصل السابع: جرائم المخدرات في القانون الجزائري والعقوبات

الفصل الثامن: الإجراءات الجزائية في قضايا المخدرات والبيانات

الفصل التاسع: دور الضبطية القضائية في حماية البيانات ومكافحة المخدرات

الفصل العاشر: الخبرة الفنية في قضايا المخدرات والبيانات

الفصل الحادي عشر: الإطار القانوني لفحوصات التعاطي في التوظيف

الفصل الثاني عشر: الإجراءات التنظيمية لجمع العينات البيولوجية

الفصل الثالث عشر: سلاسل الحراسة وتوثيق العينات

الفصل الرابع عشر: المختبرات المعتمدة ومعايير التحليل

الفصل الخامس عشر: تفسير النتائج والإفصاح القانوني

الفصل السادس عشر: حقوق الشخص المفحوص في القانون الجزائري

الفصل السابع عشر: السرية المهنية وحماية البيانات

الصحية

الفصل الثامن عشر: الطعن الإداري والقضائي في النتائج

الفصل التاسع عشر: المسؤولية القانونية عن الانتهاكات

الفصل العشرون: الرؤية المستقبلية لتطوير المنظومة القانونية الجزائرية

النصوص القانونية المرجعية:

- الدستور الجزائري

- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات

- القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل

- القانون رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية

- المداولة رقم 01 المؤرخة في 25 فيفري 2026

- قانون الإجراءات الجزائية الجزائري

- القانون الجزائي الجزائري

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني

والمحاضر الدولي في القانون